الدبلوماسية بين الواقع والأفاق على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة

النوري عبد الرحمان
قسم الحقوق
جامعة زيان عاشور الجلفة

ملخص

الدبلوماسية لها معان متعددة وهي ملازمة للتطورات والمتغيرات الدولية الراهنة ولها أبعاد فيما يتعلق بدورها في حل الأزمات الدولية ، وأشكال الدبلوماسية تأخذ مناحي مختلفة من منطلق الوساطة والمفاوضات وغيرها ناهيك عن الدبلوماسية الوقائية والتي تلعب دورا كبيرا في وأد النزاعات والتقليل من أثارها قبل تفاقمها ، وقد تم التركيزعلى دور الدبلوماسية في الملفات العديدة كالملف الإيراني النووي والاتفاق المبرم مابين إيران والدول الغربية ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية .

Abstract

Diplomacy has multiple meanings which is inherent in the current developments and changes it plays a great role in solving international crises. The diplomacy takes different walk out of mediation and negotiations and other.

Without forgetting the preventive diplomacy which plays a major role to eliminate conflicts and minimize or reduce the effects before they escalate.

Focusing on the diplomacy in the Iranian file and the agreement between Iran and Western countries led by the United States of America.

المقدمة

قد ترتبط الدبلوماسية في أذهان الكثير بأنها ذلك العمل الذي يغلب عليه الطابع التشريفي الراقي والمبني على البرتوكولات والبعيد نوعا ما عن الرسميات ، بل ليست ذلك مطلقا كما يتصوره البعض ، إنما هي تدل على الكثير من المعاني الدالة على مدى أهميتها كونها ذلك التنوع الذي يحدد نمط الذكاء والحنكة والحكمة وهي المحرك الأصيل والموضوعي لإدارة العلاقات الدولية و هي العملية الاستشرافية في تسيير الدول خارجيا فيما يتعلق ببناء جسورا بين الأمم والمجتمعات الإنسانية.

فإدارة العلاقات الدولية تعد من الركائز الأساسية في جعل الدأب والإصرار والصبر والحكمة روافد ومكون من مكونات الدبلوماسية الناجحة في وسط عالم يعج بالأزمات والنزاعات سواء الدولية منها أو غير دولية والمهاترات والمناخ السائد وغير القار أحيانا والتراكمات الدولية الناتجة عن اختلاف وجهات النظر والتباين بين العديد من الأطراف الدولية ، فتحريك آليات الدبلوماسية التفاوضية وغيرها بات أمرا ضروريا لا مناص منه البتة ، وليس غريبا أن نقول أن الدبلوماسية أصبحت تحمل هموم العالم وأن الدبلوماسي لم يعد تلك الشخصية الهلامية والتي هي فوق الجميع بل إنسان معرض للمفاجآت والمواقف التي لا يحسد عليها .

و من هذا المنطلق يمكن اعتبار الدبلوماسية فعل هام في حياة الدول الحديثة في فك عُقَد الأزمات المستعصية والمشاكل التي من الواجب بعثها وفق رؤية تخدم المجتمع الدولي ككل لأن ما يمس السلم والأمن الدوليين أصبحت تبعاته يتأثر

بها الجميع وعواقبه وخيمة فقد تنعكس على دول تعتقد أنها عن منأى من المشاكل والأزمات فتجد نفسها وسط الأزمة أو أمام الموقف الذي لا تريده، فحل الأزمات الدولية صار اهتمام الكل ، فكل أزمة دولية تشكل هاجس يمس الجميع ،ونتيجة للتغيرات المستجدة والطارئة من الأحداث على المستوى الدولي تم استساغة الدبلوماسية على وجه ينطلق من آليات فعَّالة وناجعة ومن عمق يتماشى وتحديث الطرق الدبلوماسية في خلق دوافع لتوجيهها مستغلة الوسائل المتطورة كالاتصالات ونقل المعلومات والأخبار واستقلال الوسائط ، وكذلك بلورة فكرة التكتلات الدولي والبعد الاقتصادي والسياسي وهذا يؤكد مرة أخرى بأن الدبلوماسية أضحت منفتحة على جميع أشكال المعاملات الدولية وعلى العديد من المستويات وهذا نتيجة الانتشار الكبير للتعليم وبروز الوسائط الاجتماعية والكيانات الدولية المستحدثة والإزباد المضطرد في حاجة الدول للتعاون فيما بينها على كافة المجالات والأصعدة والخروج من الدبلوماسية التقليدية ،وهناك ظاهرة المنظمات الدولية سوا الحكومية أو الإقليمية التي صارت عنصر دولي مهم في تفعيل العلاقات الدولية سواء في مجال التعاون والمشاركة الفعالة في حل الأزمات الإقليمية وما أكثرها وهذا ما جعل الدبلوماسية أن تُفعل حتى على المستوى الإقليمي والدولي من أجل بعث صيرورة التعاون الدولي .

و من بين العوامل التي كان لها دور كذلك في بعث دينامكية الدبلوماسية المؤتمرات والندوات الدولية التي كانت بمثابة النادي الدولي الذي بالإمكان أن يُستثمر في إيجاد الحلول الناجعة للأزمات الدولية ومن هنا يظهر دور الدبلوماسية في هذا المجال ناهيك عن التطور المذهل في التعدد الحاصل والتنوع الكثير في قنوات الدبلوماسية والنماذج المختلفة والتي تمثل صورا للدبلوماسية ،وما قامت به من احتواء للازمات أو بعث قنوات الحوار الدولي وكذلك إعادة العلاقات مابين الدول لوأد النزاع واحتوائه ،فالسفير الذي كان عمله يقتصر على الجلوس في مكتبه ويتلقى المعلومات ويدون الملاحظات التي تخص إطار عمله المحدود بات عليه التحرك واستقراء الأحداث الدولية ومشاركه الكل وفق ما يخدم الصالح الدولي العام ويحافظ على نقاء العلاقات حتى لا يكون هناك ما يعكر صفو الدولة المضيفة أو حتى لا يعتبر ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية ، وهناك أمر جدير بالأهمية يستوجب الوقوف عنده ألا وهو الحراك الديمقراطي الذي يعرفه العالم والذي رسخته النظم الحديثة وجعلته من أفاقها تنفيذا لمطالب الشعوب ومن هذا المنظور للدبلوماسية يمكن معرفة أبعادها ومراحل تطورها ،ومن هنا إذا كانت الدبلوماسية في مراحلها الأولى ومنذ نشأتها تعرف طريقا واحدا يتمثل في مدَّ أواصر العلاقات الدولية في إطارها المحدود والدقيق أو خدمة لمصالح أنية بين دولتين ،أما الدبلوماسية اليوم قد عرفت نقلة هامة في العلاقات الدولية ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي أفاق الدبلوماسية في تطوير العلاقات الدولية ، و ما التحديات التي تواجهها في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ؟

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية

إن الدبلوماسية مرتبطة ارتباط وثيق بتواجد الشعوب ومحاولة التقرب لبعضها البعض كونها ملت القبائل القديمة من الاقتتال والحروب ،ويوجد من يضعها في إطار أدوات العمل الدبلوماسي المعاصر كما جاء في معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية حيث عرفت بأنها [1]»مجموعة من القواعد والمبادئ الدولية والتي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية ، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة وفق إجراءات للمفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات «،كما أنها تعتبر كذلك الأداة المثلى والرئيسية من بين الأدوات التي تحقق أهداف السياسة الخارجية والتأثير على الدول والجماعات بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي (مبطن) وغير أخلاقي بالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات و التفاوض معها بشكل عام لتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في مجالات مختلفة .

المطلب الأول :التَّطورات الدّولية وأثرها عَلىَ طَبيعة الدُّبلومَاسية

و تبقى الدبلوماسية تمثل الجانب الوظيفي الذي لا ينعزل عن كونها علم وفن وقانون ، وإضافة لذلك أن لها منابع ومصادر ترتشف منها وتوطد بها كينونتها و وتبني من خلالها سرح ذاتها فهي لم تكن خبط عشواء أو فطرية تكونت وتشكلت هكذا، بل الدبلوماسية ذات تاريخ عتيد وعريق متجذر لأنها تستمد كينونتها من التاريخ البشري القديم حيث نشأت استجابة لظروف تنظيم العلاقات بين القبائل والشعوب كالمصريين القدماء والبابليين والأشوريين وغيرهم من الشعوب التي ضربت أطنابها في أعماق التاريخ لأن هذه الشعوب والأمم مارس المبعوث والممثل لها دورا أساسيا وكبير في بعث وتعزيز العلاقات لأن عمله يدخل ضمن طليعة المهام والأدوار السامية والواضحة في المجتمعات الإنسانية حيث تقتصر هذه المهمة على إقامة

التفاهم حول قضايا مختلف حولها كتنظيم المياه أو تحديد المناطق الصيد لكل الأطراف ،حتى العرب في الجاهلية كانت القبائل ترسل الوفود للتهاني والتعازي والتفاوض والتحالف ولقد عرفت قبيلة «بني عدي «وهي بطن من بطون قريش هذه المهمة النبيلة وهذا قبل الإسلام .

ولقد قام الرسول صلى الله عليه والسلم بالعمل الدبلوماسي كإيفاد الرسل إلى الملوك والأباطرة إبان دولة الإسلام وفي مراحلها الأولى في المدينة المنورة عندما راسل الملوك والقياصرة بطريقة دبلوماسية لم تعرفها أيّ حضارة من قبل كان الجانب الديني الأصيل الثابت هو المنطلق إضافة لمد الأواصر وتعزيز العلاقات مابين الشعوب والأمم من منطلق الهدي الرباني السمح .

و لقد عرفت الدبلوماسية نقلة حقيقية ما بين الشعوب المتناحرة والمختلفة فيما بينها وذلك بعد الحرب الثلاثينية و مع بزوغ التفاهم الأوربي وما توصل إليه المؤتمرون وبنود اتفاقية وستفاليا سنة 1648 من هنا تم تحديد معالم جديد ة في تاريخ الدبلوماسية في شكلها المتغير إذ ارتبطت بمعياريين أساسين اختيار الممثلين ،احترام سيادة الدول ،تبادل السفراء، و بالنسبة للمنظور الحديث هناك من وضع الدبلوماسية في موضع الأمر المهم والحتمي و الذي لا مناص منه كونها باتت جزء من مكونات الدول الحديثة، ها هو الدبلوماسي البريطاني الشهير هارولد ويلسون H. Wilson[2] يعتبر الدبلوماسية القرن الخامس عشر والسادس عشر كانت تتطلب من الدبلوماسي خصائص رئيسية ، أن يبدوا طبيعي ، أن يكون ودود ، أن يكون صبورا ، وأن يمتلك ثقافة واسعة ، وأن الدبلوماسي هو ذلك الشخص الصبور الصامد أمام المفاوضات الممتلك للقدرة على المماطلة والتسويف ، كما يجب أن يكون غير قابل للاستثارة ، قادرا أن يتلقى الأنباء السيئة دون أن يهتز ، متسامحا اتجاه ما قد يتصوره حماقة وتجاهل من حكومته أما الكاتب والمفكر الدبلوماسي البريطاني صاحب النظريات السياسية « أدم ويستن Adam[3] Watson» في كتابه Diplomacy : the Dialogue between Nation يؤكد بأن طبيعة الدبلوماسية أنها حوار بين الأمم وأداة المجتمع الدولي في إدارة علاقاته وهي عملية تقوم على الوعي واحترام المصالح ومن مقومات هذا الحوار في حدِّ ذاته أن يكون رشيدا ومثالي في بعض المواقف ومتشدد أحيانا مع مراعاة الجهاز الذي يداربه وشبكة القواعد والاتصالات والمؤسسات المتعلقة بذلك وكذلك الاهتمام بقواعد السلوك التي تطورت لأن كل هذا يشكل جوهر الدبلوماسية[4]

و الشرط الأسمى والمهم للدبلوماسية هو التعدد والتنوع والذي يعد هو المرفأ الحقيقي الذي تنطلق منه في عالم يتكون من مجموعة من الدول لأنها الاستجابة للإدراك من جانب صناع القرار و مدى ارتباط هذه الدول يبعضها البعض ،والشيء المهم والمتشبث به في هذه المقاربة الدولية هو الاستقلال ، وهنا نكون بصدد تحديد معالم النظام الدولي وبذلك يكون العمل الدبلوماسي مستوحي من قاعدة المجتمع الدولي فهو المحرك الدائم والثابت لهذه الدبلوماسية ، وتاريخيا فإن الحوار الدبلوماسي متعدد الأطراف داخل الأمم يكون مطلوبا أكثر لأنه مؤدي للتعايش وبعث المودة وهو أداة رصينة في يد الدول المستقلة، وقد كان للمجتمع الأوربي المكانة المهمة بين الأمم لتحديد الدبلوماسية إذ ظهرت الدبلوماسية كمؤسسة تنظيمية تحمل سمات متميزة بطرق ذات معالم واضحة ولها شبكات خاصة التي تنبع منها كالإجراءات والقواعد والمعاهدات والالتزامات ،ولقد استطاع النظام الأوروبي بهذا التنظيم أن يمارس نفوذا واسعا مع ضبط النفس على تأكيد أعضائها لأنفسهم، ومن خلال هذه الأبعاد يدرك الكل بأن العمل الدبلوماسي انطلق وفق رؤية ثابتة غير قابلة للتغير ولا يمكن التنازل عليها ، وهناك علاقة وطيدة مابين الدبلوماسية الحديثة والإطار الدولي المتشعب والذي يدور في فلك التنظيم من خلال أسس تنظيمية لأن الشؤون الدولية تفرض ذلك ، ومن بين الشروط الأساسية التي تعمل على تطوير الدبلوماسية في المجتمع الأوربي الحديث وبعدها سائر الدول هو منطلق المبني على أساس المساواة المعنوية والقانونية بين الدول ومن هنا انبعث الحوار الحقيقي الأوربي كنموذج و تم الاحتذاء به فما بعد ولو أن الأمر لم يكن سهلا وبسيطا بل واجه العديد من الصعوبات والعراقيل التي أثرت على المجتمع الدولي ، إذ كان مستوى الحوار الأوروبي الصيني وكذلك السوفيتي الأمريكي إبان الصراع الأيدلوجي عرف نوع من التعنت والكثير من التجذبات انعكست على الدبلوماسية الحديثة الناشئة ، و بالنسبة للحوار الدبلوماسي الأوروبي والقضايا الكبرى التي ترتبط بحقوق الإنسان والتنمية والأزمات سواء في أوربا والمحيط القاري أوعلى المستوى الإقليمي والدولي هي الأخرى تشهد تصاعد كبير فما يتعلق بقضايا أخذت أبعاد إستراتجية كقضية الشرق الأوسط مثلا .

و من خصائص الدبلوماسية الشمولية أنها ذات بعد عالمي منطلقها المفاوضات وشموليتها تكمن كذلك في الروابط والتحالفات كون الأجهزة الدولية لها الباع الأكبر والأمثل في بعث الدبلوماسية المتكاملة ، في السابق كانت تعتمد على المفاوضات

الثنائية والعمل وموكل للبعثات الدبلوماسية كرافد هام في إحياء التواصل الدولي من منطلق تذليل الصعوبات وتحقيق النتائج المأمول فيها، لكن الدبلوماسية الثنائية متعددة الجوانب مع عدد من الدول أصبحت تشكل عامل يمهد ويهيئ الطريق السَّوي إلى مفاوضات متعددة الإطراق حول الموضوعات المختلفة والتي يتم تحديدها في المؤتمرات والندوات المنعقدة لذلك ومن أجل معالجة ما هو مطروح بين يدي المؤتمرين وبالأخص الدبلوماسيين و هذه هي الرؤية الحقيقية و الصائبة ،وقد تعتبر منظمة الأمم المتحدة العامل الأبرز وذو الأهمية العالية في تنظيم العلاقات الدولية بين الدول كونها الجهاز الأمثل و الذي لا يقتصر أمر أهميته في مدى تخصصه بل كونها هيئة تشكل الرابطة العامة والعالمية لكافة الدول ويخول لها ميثاقها بأن تقوم بحل المسائل ذات الاهتمام المشترك بين الأطراف الدولية كمعالجة النزاعات والمعضلات المستعصية سواء كانت أمنية أو تنموية المهم كل ما يتعلق بالبعد العالمي الشامل والواسع، حتى الممثل الدائم في الأمم المتحدة يتبوأ صفة السفير الدائم الذي يراعي شؤون بلده على المستوى الدولي من منبر هذه الهيئة، و هؤلاء المبعوثين الدبلوماسيين يمثلون جميع الدول المستقلة ولسان حال المجتمع الدولي ، ولقد عبَّر السفير السابق للولايات المتحدة في الأمم المتحدة إميل بانغ A. Bange[5] بشكل دقيق " إن الأمم المتحدة لم تصمم لكي تكون كما أنها ليست كافية لأن تخدم كجهاز منشئ للقانون أو محكمة لكي تحكم على أمم العالم بل إنها منبر للدبلوماسية والدبلوماسية الحقَّة هي فن الحوار بحثا عن الأهداف المشتركة وتفادي الحرب ...."

و الدبلوماسية عبر التاريخ الطويل الذي تستأثر به تتقاطع مع العديد من الفواصل والأفكار والمحطات من دبلوماسية كفكرة منطلقها التواصل مع الغير دون تحديد أبعاد كبرى وكأن المسألة هذه تتوقف عند الآنية أو العلاقة المحدودة ، وهناك الدبلوماسية التي تعمل لإيجاد علاقة تخدم مصلحة أو مصلحتين فقط وهذا النوع من التواصل القديم جدا أملته الظروف كعامل الحروب والسلام أو التجارة في إطارها المعاملاتي ، ومع التطور العمل الدبلوماسي ظهر سلوك جديد يتمثل في الاحتكاك وتبادل الخبرات الدولية والنتيجة المتحصل عليه أن هذه الدبلوماسية أن العامل المشترك فيها أنها ثنائية محدودة تشاركيه مع الوحدات القائمة آنذاك، وما إن برزت على الساحة الدولية الدبلوماسية الحوارية والتي تنطلق من فكرة تعزيز الحوار وتوطيده من خلال آليات ومكانزمات وإعطاء أهمية للحوار كمكون أساسي في بعث هذه الدبلوماسية لكن في الإطار غير المتجاوز والضيق لأن السيادة كانت غير مطلقة والهواجس تحوم حولها مما جعل من هذه الدول تخشى في بعث دبلوماسية متحررة كونها لا تحبذ إطلاق العنان في العلاقات الدولية .

لكن مع نمو الدبلوماسية الجماعية والتي بلورتها فكرة الالتزام والتي كانت في السابق تحد من حرية الدول في هذا الحقل الواسع والغير المتناهي في ظل التحولات والراهن الدولي و بين هذا الالتزام والإرادة الحرة للدول برز منحى أخر وجديد العمل الدبلوماسي النابع من وراء الأحلاف والتكتلات والخطاب الدولي الجماعي في إطار المصلحة المشتركة لهذه الكتلة أو تلك الفئة ،ولكن مع هذا تبقى فكرة تفعيل الدبلوماسية لا يكون هو الأخر نابع إلا من خلال رضا الدول سواء في كان شكل فردي أوجماعات ، و قد ليتأتى هذا إلا من أفكار دولية تتسم بالتنظيم المحكم والعمل الفعّال وهذا العمل الفعال الدبلوماسي نابع من فكرة مفادها أن الدبلوماسية الثنائية هي وليدة عدم الاستقرار وتؤثر علها الفوضى وكانت في القديم لا تخضع للمنهج العلمي الرصين ، وحتى الدبلوماسية الجماعية والتي قد يتم تفضيلها من طرف الكثير وإدراجها في المكانة للائقة كعمل دبلوماسي ممنهج وقائم على فكرة الجماعة الدولية ذات الرؤية الصائبة والمكانة المرموقة هذا ليس دقيق لأبعد الحدود إن لم تنبع من مؤسسات جماعية لها الخبرة والتجربة والحنكة والمكانة ،إذا الدبلوماسية يجب أن تنطلق انطلاقة صحيحة تحرك دواليك الفكر الخلَّاق والتصور المبدع الذي يرسم أفاق لتحقيق كل الأهداف ها هو هادلي بول H. Boole يصف الراهن الدولي حيث يرى "بأن هناك دول مازلت مستقلة ولكنها خاضعة للعديد من القيود والحدود التي هي إلى حد ما نتيجة الدبلوماسية الجماعية ، غير أن القيد الحقيقي الذي يرتكز عليه الاستقلال العام للدول الأعضاء ما زال كما كان في أيام قبل الدبلوماسية الجماعية وأعني التوازن بين الدول الأقوى الذي يمنع سيطرة أيّ منهم.[6]..".

المطلب الثاني : الدبلوماسية والتنظيم الدولي

و من مظاهر التطور الذي عرفته الدبلوماسية كذلك ما نجحت فيه هيئة الأمم المتحدة في عقد مؤتمرها الدولي في فينا والذي صدر عنه في 13 آذار 1975 اتفاقية تمثيل الدول في علاقاتها الدولية ذات الصبقة الكونية وتتكون هذه الاتفاقية

من 92 مادة والملفت للانتباه أنها تطرقت لأهم العناصر في بناء العلاقات الدبلوماسية و القنصلية كتنظيم هذه العلاقات وقواعد الدبلوماسية المتعددة ، إن اتفاقية تمثيل الدول لعام 1975 و التي تتعلق بتنظيم العلاقة الدبلوماسية بين الأطراف التالية المنظمة الدولية والدولة المرسلة والدولة المضيفة وهذا الأمر أضحى حديث في العمل الدبلوماسي وما ينم علية هو دخول الدبلوماسية التشاركية بين الدول والمنظمات الدولية كعنصرينم على التحديث .

لكن يبقى العامل المهم دائما في بناء العلاقات الدبلوماسية هو الرضا باعتباره العنصر الهام والمباشر لتمتين العلاقات وعدم حصرها في المكونات البرتوكولية أو الشكلية ،هاهو الدكتور عبد الله العريان والذي يرى في الرضا «أنه يتأسس كعنصر مهم بين الدولة المضيفة والمنظمة الدولية من جهة والدولة المرسلة من ناحية أخرى ، كما أن غياب العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية بين هذه الأطراف أو عدم الاعتراف بين دولة مضيفة ودولة مرسلة ليس له أثار إلا في إطار علاقاتهم المتبادلة ...»والمستخلص من هذه الرؤية هو مدى التطور الذي عرفته الدبلوماسية في العديد من المستويات والكثير من المناحي على المستوى الثنائي والجماعي بل تجاوزت الحدود المألوفة وأصبحت متلازمة والتنظيم الدولي وأصبح لها الدور الفعال في المنظمات الدولية والإقليمية وهناك عامل أخر ذو أهمية بالغة في بعث الدبلوماسية المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي تعد المصدر الأساسي والفعال للعلاقات الدبلوماسية ولقد تعزز هذا بعد ظهور الاتفاقيات المدونة أو المكتوبة والتي تحمل قوانين ومراسيم وتشريعات داخلية والتي شكلت نقطة مهمة في تدوين قواعد العمل الدبلوماسي ، كاتفاقية وستافاليا لسنة 1648 و التي جاءت بمبدأ التوازن الأوروبي ومبدأ البعثات الدبلوماسية الدائمة لمراقبة هذا التوازن ، ثم جاء مؤتمر فينا سنة 1815 و الذي انبثقت عليه اتفاقية فينا ، ثم ظهر برتوكول إكس شابيل سنة 1818 و الذي يحث على مسألة السلم ما بين الدول و اتفاقية هافانا سنة 1928 و نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 وظهور هيئة الأمم المتحدة ، وقد انتقلت الدبلوماسية إلى مكانة مرموقة ولائقة كحقل خصب في توطيد العلاقات الدولية وتذليل الصعوبات وفك الشفرات المستعصية على الكثير من الأمم والقوميات والشعوب ، بل ومواكبة للأحداث خلال القرن العشرون إذ لامست في جوانب عديدة المتغيرات الدولية الحديثة بعد مواكبتها للأحداث العالمية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وما نتج عنهما من تبعات في ظل التنظيم الدولي الفتي المتطور والذي صار حتمية لامناص منها، وخروج من عباءة الدبلوماسية التقليدية المتكيفة بالأسلوب الشخصي والمرتبطة بالحاكم والمسئول و دواليك الدولة ، لكن ما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى بات يظهر العهد الجديد للدبلوماسية ، و لا ربما كان الانفتاح وفاعلية التنظيم وكثرة أدوات الاتصال مكنت هذه العوامل وغيرها من الدفع بالأفكار نحو بسط رؤية جديدة و استقطاب المجتمع الدولي لتجسيد ذلك من خلال دبلوماسية تعاونية في البداية دبلوماسية الانفتاح عن الأخر والعلنية و الإقلاع عن دبلوماسية المعاهدات و الاتفاقيات السرية[7] دبلوماسية مكشوفة المعالم واضحة و هذا ما أكدته المادة 18 من عهد العصبة و المادة 33 من الميثاق الأمم المتحدة و اللتان تؤكدان الأسلوب الديمقراطي و تشجعان عليه في ممارسة الدبلوماسية .

و ما عزز الدور الفعال والناجع ذلك الزخم الذي عرفه المجتمع الدولي من خلال أشخاصه دولا ومنظمات والكيانات المستحدثة كالمنظمات التحررية والتي هي الأخرى لم تكن عن منأى من الأحداث الدولية والدليل ما قام به الوفد المشارك الجزائري في مؤتمر باندونغ والتعريف بالثورة الجزائرية وهذا معلم جديد لم يكن مألوف في تاريخ الدبلوماسية ، و مما لاشك فيه أن للعمل الدبلوماسي إبان الثورة الجزائرية دور هام في النقلة المميزة و النتيجة المثمرة لتعزيز مكانة هذه الهبة الثورية والتي عملت على إعلاء صوت الحق بين المنابر الدولية ، حيث منذ غرة نوفمبر من سنة 1954 ومن المنطلق التحرك الدبلوماسي وأول نقطة كانت بمثابة البداية وهي تدويل القضية الجزائرية لحمل المعانات والمحن إلى الخارج من أجل إبلاغ الرأي العالمي والتشهير بالثورة في المحافل الدولية وعرض الأعمال الوحشية والقمعية التي يقوم بها الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين، وهناك عامل أخر حرر الدبلوماسية الجزائرية وأكد مرة أخرى بأن الأمم المتحدة ليست منبرا دولي للكبار أو الدول المستقلة بل بالإمكان للمنظمات التحررية أن تتخذها مسلكا وطريقا لعرض قضاياها أمام الدول وبالفعل تم ذلك على الرغم من وجود صراع الإيديولوجي العقائدي مابين المعسكرين أثناء فترة الحرب الباردة ، ولقد كان لهذه الدبلوماسية التأثير الكبير قي تحول المواقف عبر العالم اتجاه الثورة والتي تمثل حركة تحررية تدخل ضمن الكيانات المستحدثة لها الشخصية القانونية الدولية وتعتبر طرف هام في تفعيل العمل الدبلوماسي بل كذلك تعمل من أجل التحرر والاستقلال وهذا تعزيزا لأهم مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة والمتمثل في تقرير مصير الشعوب ، وأصبح للدبلوماسية الجزائرية وما قامت به اتجاه الثورة في الخارج ولاسيما في

الأمم المتحدة منذ سنة 1957 وقد عرضت القضية الجزائرية مرتين ثم عاود طرحها في كل الدورات ،وحملت الجزائر على عاتقها أهم دبلوماسية ثورية بل صارت نموذج أضحى يحتذي به عبر القرن العشرون وإلى اليوم ، لأن هذه الدبلوماسية جديدة الفكرة متطورة المنهج مطلبيه وتعمل من أجل مصلحة دائمة ومنصفة وتمثل شعب أو أمة تريد التحرر و الاستقلال، وهذا لقد اهتدى لهذه الثورة ومن خلال دبلوماسيتها جعلت من السيناتور الأمريكي جون كنيدي الذي أصبح فما بعد رئيس الولايات المتحدة لقد اتهم مباشرة في تقريره أمام الكونغرس الأمريكي السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر ، و من أبرز النجاحات تنصيب البعثات والوفود في الخارج والتي كان من جملة مهامها توسيع أعمال الجبهة السياسية ولفت انتباه نظر العالم للقضايا التحررية والاتصال بالهيئات الدولية و انعكس ذلك أوسع كتعديل القانون الدبلوماسي ، هذا هو العمل الدبلوماسي من طرف الحركات التحررية والتي تمثل الجزائر النموذج الأمثل في تفعيل الدبلوماسية ومن ذلك صارت القضايا التحررية تتداول على الهيئات العالمية والإقليمية ولم تعد الدبلوماسية محصورة في أطراف محدودة بل أضحت شاملة تخدم كل القضايا وتعمل جاهدة ضمن التنظيم الدولي .

المبحث الثاني : الدبلوماسية بين التطور والتحول:

إذا كانت التطورات المذهلة التي عرفتها إدارة العلاقات الخارجية والدبلوماسية للدول والتي هي الخيار المهم في دفع الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات والقمم سواء من خلال العمل المباشر الذي يتمثل في الإعداد الجيَّد والمتأكد منه سوف إذا انعقد ذاك المؤتمر أو تم ذاك اللقاء إلا وهناك توافق و نتائج مرضية لا محالة أو العمل غير المباشر والذي يتمثل أحيانا في الاتصالات التي تتم بطرق مختلفة بعيدة عن الأنظار والتي تهيئ لها أمكنة وظروف خاصة حتى توضع المسائل و تحاط وفقا للرؤى والأفكار التي تمكنها من النجاح وبعدها عن الأنظار كعامل يذلل المصاعب ويقرب وجهات النظر وكم من قضية كانت مستعصية كللت بالنجاح وأعطت أكلها وفق هذه الطريقة التقليدية والنابعة من دبلوماسية فطنة وذكية لدرجة البحث بأية طريقة ما يكلل العمل التفاوضي بالنجاح ، وأهم قناة والتي تعتبر كعمل جماعي يقوده ذلك الرجل الذي يعمل مع مجموعته إنه الدبلوماسي وما يفي به لدولته باعتباره أنه الأقرب من المصادر الدقيقة ، وقد يتم بناء هذه الاجتماعات على المستويات العليا والتي من الممكن أن يمثلها رؤساء الدول بعد أن يتم التوصل إلى القرارات النهائية والتي تحتاج إلى التصديق من طرف هؤلاء الرؤساء والملوك والقادة ، وهنا من الممكن أن نعرض الكثير من الاتفاقيات الدولية و التي لعبت فيها الدبلوماسية دورا كبيرا كاتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي و التي كانت تشكل جوهر الاتفاقيات الدولية على الإطلاق نظرا لأهميتها والظروف التي انعقدت فيها و المتمثلة في الحرب الباردة ،وهناك العمل التفاوضي الذي لعبت فيه الدبلوماسية التفاوضية دورا مهما و باحترافية وحنكة عظيمتين بالتعاون مع الخبراء والفنيين والتقنيين وحتى السياسيين وهذا ينطبق على الكثير من المعاهدات الدولية الهامة كاتفاقية « مونتي غوباي « المتعلقة بالقانون الدولي للبحار سنة 1982 ، و اتفاقية فينا للحد من الانتشار النووي وهناك الكثير من الاتفاقيات الدولية الكبرى والتي كان لها الأثر الكبير في العلاقات الدولية وعلى جميع المستويات و الأصعدة كون النقلة الدولية في مجال التعاون أصبحت تمليه الظروف الدولية والإقليمية هذا من جهة ، و من ناحية أخرى أصبح هناك تحرر من طرف الدول مما جعل الإقبال على الاتفاقيات الدولية بالأمر المتاح والممكن ، و العمل الدولي التشاركي الفعّال الناتج عن الدبلوماسية الدولية المؤثرة والدور المهم الذي تقمصته هذه الدبلوماسية لتفعيل العلاقات الدولية في ظل المنظومة القانونية والتي يرعاها القانون الدولي و النضج الفكري والسياسي لدى دول العالم الثالث و الذي خرج من بوتقة التقليد و الانغلاق إلى الانفتاح و الاندماج فبانتصار الدبلوماسية من منطلق المفاوضات هذا في حد ذاته نقلة هامة جدا في تاريخ الدولي المعاصر .

و من خلال هذا المنهج المتبع في بعث الدبلوماسية وتطويرها مواكبة للراهن الدولي الجديد والنابع من صميم العلاقات الدولية والتي عرفت نقلة قد لا تكون مألوفة وهذا نتيجة العديد من العوامل وبالأخص الأزمات الدولية وغير دولية والتدخلات الدول في شؤون الدول بدأت تبرز للعيان أنماط وطرائق لتحديث الدبلوماسية في العلاقات الدولية وهذا شكَّل مسار ومنحي أخر لبعث الدبلوماسية التشاركية لوأد النزاعات والمهاترات في المهد ومن أبرزها الدبلوماسية الوقائية كشكل جديد في العلاقات

الدولية صيانة للسلم والأمن الدوليين .

المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصيانة السِّلم:

الفرع الأول:مفهوم الدبلوماسية الوقائية

تضرب فكرة الدبلوماسية الوقائية بجذورها في مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ولاسيما الواردة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة والي جاءت على النحو التالي مقاصد الأمم المتحدة "حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل النزاعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها " وعلاوة على ذلك ما نصت عليه المادة التاسعة والتسعون من الميثاق الأمم المتحدة "للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسالة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي " ولقد اتخذت الجمعية العامة قرارات تاريخية تشفع لها مساهمتها الفعالة في تكريس هذه الرعاية والدفع بحفظ السلم والأمن الدوليين ولاسيما القرار رقم 10\37 والمؤرخ سنة 1982 و المعنون بإعلان مانيلا بشأن تسوية النزاعات ، والقرار رقم 47\120 و المؤرخ بتاريخ 26 ديسمبر 1993 و المعنون بخطة السلام وغيرها من القرارات الأممية والتي تنصب في تعزيز الدبلوماسية الوقائية وتفعيلها من أجل وأد النزاعات الدولية وغير الدولية ومساهمة من الأمم المتحدة لمنع الصراعات والإحاطة بأسبابها والتكفل بالسبل المؤدية إليها وإدراكا بأن الدبلوماسية الوقائية تنطلق من عناصر مؤداها الطرق المباشرة والهادفة لمنع الصراع على المدى القصير والمنظور إليها أنها تباشر في مرحلة الأزمة والتي يحتمل جدا أن تدخل مرحلة الخطر والتصعيد العسكري وزيادة حدَّته وانتشاره وبالتالي تكون الضرورة ملحة ومباشرة إلى فعل عمل معين كمنع تصعيد أو زيادة كثافة الصراع عالميا ، وهنا يكون لزاما تفعيل الإجراءات المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية وبذلك يكون من الضرورة وقد يكون من العناصر غير المباشرة والتي تستأثر بها الدبلوماسية الوقائية كرافد حقيقي لوأد النزاع أو معرفة مداخله وتذليل الصعوبات التي تكتنفه من أجل احتوائها وهنا تأخذ هذه العناصر من منطلق الإجراءات الضرورية والتي يحتمل أن يؤدي على المدى البعيد على نشؤ نزاعات المسلحة وبالتالي تفعيل الدبلوماسية الوقائية وفي هذه الحالة يتعين توفير الظروف والبيئة الوطنية والإقليمية أو الدولية التي من شأنها التقليل من احتمال الصراع إلى أدنى حد ممكن أو على الأقل عدم التهديد بها أو تحويلها إلى صراعات ونزاعات مسلحة وهذا يعرف بالمنع الوقائي العميق أو البنيوي ، وتحقيقا لهذه الرؤية من منطلق هذا التوجه المبني على كل العناصر يجب إتباع ما يمكن أن يكون أداة هامة وفعالة .

و يمكن إدراجه فما يلي :

- التخفيف من حدة الفقر.
- نشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان.
- منع التميز العنصري.
- دعم الوكالات الإقليمية.
- بناء وبعث سيادة القانون.
- التنمية المستدامة.
- الدفع بالحكم الراشد في مراكز صنع القرار[8]، فهذه العناصر قد تشكل أفضل الوسائل لتعزيز السلم والأمن الدوليين وهي عناصر عملية وشاملة وذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وحقوقية أساسها احترام حقوق الإنسان.

♦ **الفرع الثاني :أهمية الدبلوماسية الوقائية :**

يعتبر إحياء الدبلوماسية الوقائية وبعثها من جديد وفق رؤية جديدة متماشية والأحداث الراهنة التي حلت بظلالها على الأحداث الدولية مما جعل الدبلوماسية الوقائية تلج قاموس العلاقات الدولية من بابها الواسع ، وفعلا باتت ذات مكانة واسعة ولائقة في منتصف التسعينات من أجل التخفيف من بؤر التوتر المتعددة والتي شملت العديد من مناطق العالم ولاسيما

القارات الخمسة ، بل هناك من يرى بأن الدبلوماسية بصفة عامة صارت حتمية لامناص منها وخاصة الدبلوماسية الوقائية بشكلها الجديد الذي يحمل معه روح التفاؤل وازداد الأمر في التأكد بعد الحرب الباردة والانتهاء من الصراع الأيدلوجي العقائدي ما بين المعسكرين و الموسوم بتاريخ 22 سبتمبر 1990 و الذي أكد فيه الكثير أن ما هو آت هو زوال الصراعات الدولية والتغير الحاسم الذي يصبوا إليه المجتمع الدولي ولو أن هناك بعض المهاترات التي مازالت تعج بها بعض المناطق، لكن ظهر ما لم يكن في الحسبان حيث توسعت رقعة النزاع وبات ما يهدد السلم والأمن الدوليين وشيكا.

فبعد بروز الأحادية كبديل على الثنائية مهيمن ومسيطرا على التوجهات الدولية سياسيا واقتصاديا كونه القوة العالمية بعد زوال واندثار القطب الأخر والمتمثل في الاتحاد السوفيتي ، ومن هنا خلقت بؤر جديدة في العالم لم تكن مألوفة وأضحى العهد بها جديد كأزمة أفغانستان ومحاربة الإرهاب والقاعدة واحتلال العراق والتحرش بالعديد من الدول الشرق الأوسط ، ولقد كان للربيع العربي الذي بدأ ربيع ثم مافتئ أن أصبح كابوسا يورق المجتمع الدولي نتيجة المآسي الناجمة عنه و التي لم يكن لها مثيل إلا في الحروب السابقة كالحرب العالمية الأولى والثانية، وكأن محاولات التغيير والتوجه نحو الديمقراطية والتهور غير محسوب وعوامل أخرى كلها سارت في الاتجاه الخاطئ لأن تشبث الحكام العرب بالكرسي ودواليب الحكم أعاق إرادة الشعوب وكبح الآمال وعطل المسار والتوجه بل وصل الأمر إلى أكثر من ذلك الدخول في مهاترات ونزاعات داخلية وحروب أهلية وهناك بعض الأنظمة زالت واندثرت لكن دخول أطراف أخرى على الخط هذا غذى الصراع وزاد الطين بله ، وكان التدخل يأخذ مناحي عديدة سوا كانت دينية عقدية ومذهبية أو جهوية وحتى قبلية عنصرية ،ولم يقتصر النزاع في صور معينة ومحصورا في نقاط محدودة بل أضحى الأمر مقسم على مسارات عدة يلتمس جوانب مختلفة لا من ناحية الأطراف ولا من ناحية الأفكار والتوجهات ولا من ناحية القناعات كذالك وهذا انعكس على طريقة المفاوضات والقائمين عليها فوقعت الدبلوماسية في فخ العنصر المفاجئ أو غير المتوقع ، ها هي أعتى مؤسسة عالمية والرائدة في الدبلوماسية بل المنظرة لها والمتمثلة في الأمم المتحدة ففي الآونة الأخيرة أصبح العمل الدبلوماسي التفاوضي الحديث الذي تمارسه الأم المتحدة ورجالاتها القادرين والمحنكين يواجهون صعاب وعراقيل جمة وهذا مردة لزحم المطالب ومنها التي تكون مستحيلة ، و عدم تنازل الأطراف عن بعض الأمور والتي من الممكن أن ترسم الحل وتجد طرف يضعها في صنف المطالب ، حتى العناصر المفاوضة يطغى على أفكاره التعنت العسكري لأنه معارض مسلح وليس له في السياسة إلا النزر القليل أو معدوم وهناك عامل ازداد في عبء الدبلوماسية وعمل المنظمات الدولية توسع وانتشار النزاعات الدولية عبر القارات كلها تقريبا وخاصة إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية واليوم وصلت إلى منطقة القرم في القارة الأوروبية كما أن الآثار المترتبة والتبعات إزدات بقوة غير مألوفة وهذا انعكس على طبيعة المعاملات الدولية وشكل تحديا للدول حتى بات العالم يعرف أنواع من المشاكل و التي كانت منعدمة ومحدودة كمشكلة الإرهاب والجماعات المسلحة وهذا فتح جبهة جديدة للتدخل والمساومة ، وهناك في بعض البؤر الدولية التي تتطلب تكاثف الجهود والعمل على إيجاد سبل للتدخل وخاصة في الشق الذي يتعلق بالجانب الإنساني نجد الدول القادرة تكون عن منأى من التدخل وخاصة التدخل الفوري والأني للحد من تفاقم هذه المشاكل وفي حالة التدخل لا يكون ذلك إلا من أجل مصلحتها أومن أجل تمرير أجندة معينة، أو في إطار الشرعية الدولية .

بينما دول أخرى لا تملك الوسائل الكفيلة بها والتي تجعل منها قادرة على وقف الحرب الدائرة أو الإحاطة بالنزاع واحتوائه، حتى الأمم المتحدة بحكم دورها الفعال والذي بدأ في التضاؤل والمحدودية لا يمكن لها وحدها أن تواجه هذه الصراعات والنزاعات الدولية والغير دولية نظرا لتوسعها ولإطرافها ومن خلال هذا أدرك الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي والذي تولى الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال تسعينات القرن الماضي أدرك أهمية تفعيل الدبلوماسية الوقائية لأن معظم النزاعات الدولية وغير دولية تفرض على الأمم المتحدة الاهتمام البالغ نظرا لخطورتها وتبعاتها ولقد حدد بطرس غالي مفهوم الدبلوماسية الوقائية بالعمل الذي يستهدف منع نشوء النزاعات بين الأطراف ومنع تصاعد وزيادة حدة النزاع القائم وتحويله لصراع ومن ثمة وقف انتشاره وهذا يفتح إمكانية جعل سبل ومناهج وطرق لاحتوائه ومن هنا تبدءا مرحلة المعالجة من خلال الأسباب الكامنة وراء هذ ا النزاع ، وقد اقترح الأمين العام للأمم المتحدة السابق بطرس غالي إجراءات

وقائية رئيسية وهي :

- تدابير بناء الثقة
- الإنذار المبكر
- النشر الوقائي لقوات حفظ السلام
- تقصي الحقائق في المناطق التي تعرف توتر ونزاع[9] ، أما كوفي عنان التقط الفكرة وحاول أن يعززها بأحياء مشروع بطرس غالي بشأن الدبلوماسية الوقائية حيث طالب بإنشاء لجنة دولية لبناء السلام كآلية من الآليات الدولية .

و إذا عدنا لتحديد وتعريف الدبلوماسية الوقائية من منطلق كون أنها من الأفعال البناءة التي يتم اللجوء إليها في حالة تهديد محتمل وتجنب استعمال واستخدام القوة المسلحة من قبل الأطراف المتنازعة في خلاف سياسي ، إنها الفعل المتماسك والمنهج والمبني على خطط وبرامج يشارك فيها الجميع من حكومات ومجتمع مدني بمستوياته المختلفة لمنع الصراعات العنيفة ووأد النزاعات الشرسة ، وهنا ينصب عمل الدبلوماسية الوقائية وفق إجراءات ذات إطار منظم ومرحلي مرتبط بزمن .

ولقد جاء في تقرير معهد كارنيجي K. Arnigie للسلام والذي أكد فيه أن الدبلوماسية الوقائية هي هدف وغاية تنطلق من إجراءات وقائية أوهي وسيلة وقائية لمنع ظهور الصراعات العنيفة وكبح الصراعات الجارية من انتشارها ، والعمل بكل جهد من أجل منع ظهور العنف من جديد[10].

و يمكن إرجاع فكرة الدبلوماسية الوقائية كذلك إلى ما نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية ولاسيما الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وخاصة ما حثت عليه المادة[11] (33) والتي من خلالها تحديد الدبلوماسية الوقائية فما يتعلق بالمعالجة السلمية للنزاعات الدولية وغير الدولية من منطلق آليات تتمثل في المفاوضات لتسوية النزاعات الدولي ، والمساعي الحميدة ،والوساطة ،والتوفيق ، والتحكيم ،والتسوية القضائية ،وقد تقوم بتجسيد وتطبيق هذه الآليات دولة ما أ ومنظمة إقليمية أو دولية من أجل منع نشوب النزاعات وتصاعدها والحيلولة دون امتدادها وانتشارها (3) المادة 33 من الميثاق الأمم المتحدة ، وقد تطرقت النقطة العشرون من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والتي تنص على أن الدبلوماسية الوقائية هي مجمل الإجراءات والترتيبات التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب المنازعات أصلا أو منع تصاعدها وتحولها إلى صراعات مسلحة أو وقف انتشارها إلى أطراف أخرى والعمل على حصرها في حدود أطرافها الأصلية وتضمنت مقترحاته لتطوير الدبلوماسية الوقائية عدة إجراءات وتدابير ومن بينها تدابير الثقة قبل النزاع وتقصي الحقائق عند بداية الأزمة وتفاقمها للحد من الأزمة ، وقد أضاف التقرير إنشاء شبكة إنذار المبكر قبل تصعيد الوضع ووصوله لدرجة النزاع المسلح ، و النشر الوقائي للقوات الأممية أوما تعرف بقوات حفظ السلام الأممية ، وهناك أمر يتعلق بما يسمى إنشاء ا لمنطقة المنزوعة السلاح لضمان عدم صدور أي فعل يخل بالأمن والسلم الدوليين بين الأطراف المتنازعة ، وعند التعمق في الجوانب المهمة والنقاط الحساسة في الأسلوب والطريقة التي تطبقها الدبلوماسية الوقائية هنا نغوص في أمر مهم له علاقة بهذه الدبلوماسية كصنع السلام وحفظه وبنائه[12] .

- **أولا: صنع السلام** : RETABLISSEMENT DE LA PAIX

إذا كان من بين أهم المهام التي يتم السعي إليها لمنع وقوع الصراع مهمة حفظ السلم و تكون مسؤولية العمل فيه تعتمد على التوفيق بين الأطراف المتخاصمة بالطرق السلمية وهذا ما نص عليه الفصل السادس من الميثاق الأمم المتحدة وإعلان مانيلا Manilla بشأن حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وذلك بتوظيف الآليات والتي سبق التطرق إليها كتدعيم جهود الوساطة والتفاوض والتحقيق والتحكيم وتعزيز دور الوكالات الإقليمية .

- **ثانيا :حفظ السلام** : MAINTIEN DE LA PAIX

ينصرف هذا المفهوم إلى مجمل العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة في الميدان والتي من خلالها يتم نشر أفراد عسكرية أو شرطة أو أفراد مدنيين تابعين للأمم المتحدة بهدف حفظ السلم و الأمن الدوليين ولقد عرفت عملية حفظ السلم تطورا كبيرا منذ أزمة السويس سنة 1956 ، و يتولى مجلس الأمن الدولي في العادة إنشاء ومراعاة عماليات حفظ السلام وذلك

لا يكون إلا بموجب قرار يتخذه ويحدد فيه مهمة العماليات ونوعها وحجمها ونطاق عملها كما يكلف الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل قوات السلام الدولي وتوجيهها وإداراتها على ضوء الخطوط العريضة التي يضعها مجلس الأمن الدولي ، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن عمليات حفظ السلام الدولية ما هي إلا آليات سلمية لتسوية النزاعات الدولية وغير دولية واستخدامها يتم إعمالا للمادتين 14،36من الميثاق ، أما الأستاذ شارل شامو CH-chaumant يرى بأن هذه العماليات ما هي إلا آلية من الآليات المضمنة في الفصل السادس من الميثاق الأمم المتحدة أما الفقيه الفرنسي فريالي Vairaly عرف عماليات حفظ السلام بأنها عمليات تحفظية وغير قمعية تقوم بها الأمم المتحدة [13] ، كما يرى الدكتور الأستاذ عبد الله الأشعل " أن عمليات حفظ السلم هي تلك الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في محاولة لتهدئة الصراعات المسلحة والنزاعات السياسية وهي في محتواها عملية تهدئة تحول دون تفاقم النزاعات ولا يمتد دورها إلى حل النزاع[14] .

- **ثالثا :بناء السلام** : DELAPAIX CONSOLIDATION

بناء السلام هو مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع بهدف ضمان عدم النكوص أو الانزلاق أو نزاع مجدد وذلك بإحداث تغير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع لخلق بيئة جديدة من شانها تقليل المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وخلق عوامل ثقة بين أطرافه وهناك عوامل لعبت دورا كبيرا وهام في ترصين مفهوم بناء السلام وهذا ما بلورته فكرة توسيع التهديدات التي تعترض السلم والأمن الدوليين لان المفهوم التقليدي للسلم والأمن كان يقوم على أساس التهديدات والتي تقوم على استخدام القوة وتركيز مجلس الأمن الدولي على الأدوات العسكرية اللازمة والأمم المتحدة لم تكتف عبر أجهزتها المختلفة عن العمل لاستقصاء ما يستجد من حالات تهدد السلم والأمن أو تخل به متبعة بذلك تطور الأمن الجماعي الذي خرج عن إطاره التقليدي والأبعاد العسكرية إلى تصور جديد للأمن الجماعي ذو الأبعاد الإنسانية وهنا يأتي مفهوم بناء السلام متسقا مع هذه الرؤية الجديدة لسلم والأمن الدوليين أو كآلية تأخذ على عاتقها جوانب مهمة ومتنوعة من شأنها المساهمة في إرسائها فما يتعلق بنطاق عمل بناء السلام ولاسيما في المرحلة التي تعقب النزاع ففي هذه المرحلة يظهر ما يخلفه النزاع من تحديات وتغيرات وقد يظهر فرص معالجة هذه المخلفات ، وما يمكن استخلاصه من هذه الوضعية أن مفهوم بناء السلام ذو طبيعة علاجية يتم من حلالها معالجة العديد من الآثار التي خلفها النزاع والتي تؤدي إلى عدم استقرار المرحلة اللاحقة له ولهشاشتها من الناحية الأمنية .

أما فما يخص نطاق تطبيق بناء السلام وفقا لنوع النزاع والهدف من ورائهما معالجة هذه المرحلة من خلال تعزيز وتقوية السلام وفق لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الباب السادس من أجندت السلام و المعنونة ب بناء السلام فانه يتعين على الأمم المتحدة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والترتيبات للحيلولة دون تجدد الصراع كنزع سلاح الأطراف المتقاتلة ومراقبة الانتخابات أو إعادة اللاجئ ناو نزع الألغام ودفع جهود الحماية لحقوق الإنسان وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية الرسمية وغير رسمية للمشاركة السياسية ، و هنا يمكن اعتبار الأمم المتحدة في الواقع أول محاولة للتنظيم الفعال لنظام الأمن الدولي وإحلال السلام العالمي[15]، ويرى الدكتور بطرس غالي أن مفهومه لمصطلحات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم يتصل أحدهما بالأخر بصورة لا تتجزءا ، فالدبلوماسية الوقائية هي العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد المنازعات القائمة و تحولها إلى صراعات ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها .

أما صنع السلام فهو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطر المتعادية ولاسيما عن طريق الوسائل السلمية وحفظ السلام ونشر قوات تبعة للأمم المتحدة في الميدان [16] ، و هذا سبق وأن تطرقنا إليه ، لكن يبقى العامل المهم هو بناء السلام وهنا يجب اعتباره عامل مكمل وبارز في العملية السلمية ،وفي خضم إبراز هذه العملية التفاعلية والمؤداة للسلم والأمن وهي أكبر مقاصد الأمم المتحدة والتي يصبوا إليها المجتمع الدولي وهنا يبرز العمل الدبلوماسي في جوانبه المتعددة وعبر مراحل تطوره المختلفة ، فمساهمة جميع الآليات و بعث دورها لا أكبر رهان يدفع بالعملية الدبلوماسية من أجل تحقيق الكثير من المأرب في ضل

التحديات و الرهانات .

♦ المطلب الثاني : الدبلوماسية بين مساري التهدئة والتصعيد

- الفرع الأول : الخيار الدبلوماسي والتوجه نحو الحل :

إن الدبلوماسية أضحت أبرز عامل في السياسة العالمية وخاصة الأمريكية منها حيث السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي "أوبا" مؤخرا أخذت منحى مختلف لأن حكوماته أدركت أن الدبلوماسية هي الوسيلة الأنجع والأمثل في المعاملة مع بعض الملفات الدولية وخاصة الشائكة منها كالملف النووي الإيراني و من منطلق هذا بدأت الولايات المتحدة تحاول إقناع إيران دبلوماسيا بالتخلي عن سياستها المعادية للولايات المتحدة الأمريكية حسب ما يراه الأمريكان والتي تعدها تهديدا للمصالح الأمريكية ، وهنا تسعى الولايات المتحدة إلى تقديم ضمانات وتحفيزات لإيران من أجل تحقيق هدف استراتيجي هام ، ويستند مؤشر الحل الدبلوماسي إلى حصول تقارب بين الولايات المتحدة وإيران من خلال سلوكيات الرئيس الأمريكي وانتهاجه سياسة التهدئة لا التصعيد وتعمل الإدارة الأمريكية على إقناع إيران دبلوماسيا بالتخلي عن سياستها المعادية للولايات المتحدة الأمريكية حسب ما يراه الأمريكان والتي تعدها تحديدا للمصالح الأمريكية وقد تسعى الولايات المتحدة تقديم العديد من المحفزات لإيران من أجل تحقيق هدف استراتيجي[17] .

و هنا تبرز مؤشرات الحل الدبلوماسي من أجل الحصول على تقارب وحوار أمريكي أيراني ومن ثمة يتوسع ليشمل الدول الغربية وهذا ما وقع بالفعل وكان نتاج السياسة الأمريكية المتغيرة والبعيدة عن الطرح الأمريكي السابق والذي اعتمده الرئيس الأمريكي " بوش الابن " كون هذه السياسة راعت مصالحها وخاصة الملفات الشائكة كالملف الأفغاني والدور الإيراني في المنطقة مع وجود العديد من الموانئ في بحر قزوين والخليج والخبرة الإيرانية في تعاملها مع الطالبان في أفغانستان ، وهناك ملف الشرق الأوسط وما مدى التقارب الإيراني الأمريكي من هذه الناحية وذلك من أجل إيجاد حلول للنزاع في الشرق الأوسط وهذا منطلق العم الذي تقدمه ايران لحزب الله في لبنان وحماس والجهاد في فلسطين، و البداية كانت بانتهاج سياسة الضغط المعتمد من طرف الدول و المنظمات الدولية ذات العلاقة بالبرنامج النووي الإيراني وما يلاحظ أن بداية الضغط ليست حديثة وجديدة بل منذ انتصار الثورة الإيرانية الإسلامية وذلك بإيعاز من أمريكا و الأطراف الغربية ومن ثمة تمثل هذا الضغط من الدول الخمسة الكبار التي تمثل النادي الدولي للطاقة النووية[18] .

و لقد عملت الولايات المتحدة جاهدة وبكل وسعها للتأثير على مجلس المحافظين في الوكالة من أجل إحالة الملف النووي الإيراني برمته إلى المجلس الأمن الدولي ، ولم يتوقف الأمر عند هذا فحسب بل عملت الولايات المتحدة على تكوين تكتل أمريكي غربي موسع مناوئ لإيران خول برنامجه النووي والسلوك المتشدد الذي تنتهجه إيران في مواجهة الغرب بل توسعت الرؤية الأمريكية في تشكيل تحالف يضم الدول الغربية واليابان وكندا بضرورة محاصرة ايران اقتصاديا وتجاريا وذلك من منطلق فرض عقوبات وتقليص المبادلات الاقتصادية والتجارية حتى تكون العقوبات ذات تأثيروناجعة لرضخ إيران ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى ما يعرف بالعقوبات الذكية والتي تستهدف بالأساس قطاعات النخبة في البلد عن طريق مصالحها ودفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسي وهذا النوع من العقوبات لا يصطدم في المرحلة الأولى بجماهير البلد المعاقب و هو مايو فرلها مزية لا تتوفرلدى العقوبات الاقتصادية وهذه المزية تتلخص في الحيلولة دون استثمار العقوبات الاقتصادية وتحويلها لأداة لربط الجماهير بالمشروع السياسي وبالتالي هذه العقوبات تؤثر على النظام ككل أو بعض الأجنحة المهمة فيه .

- الفرع الثاني: الدبلوماسية والاتفاق النووي الغربي الإيراني:

إن الاتفاق النووي الأخير الذي وقع بين والدول الخمسة دائمة العضوية في الأمم المتحدة يساعد إيران الاحتفاظ ببرنامجها النووي مع العمل على إيجاد بعض الآليات لضبط هذا البرنامج مع وقف أي تطور يمكن من إيران امتلاك سلاح نووي وإن جولات الاتفاق والذي كان وليد مفاوضات عسيرة وشاقة أخذت مدة طويلة وكان للدبلوماسية الدور الفعال والكبير في تحريك الآلة التفاوضية وتذليل الكثير من النقاط الصعبة والتي كادت في العديد من المرات وأد العمالية التفاوضية ، والأمر

الذي ترك العملية التفاوض تأخذ مسار مقبول هو ما أطلق عليه "سقف للبرنامج النووي "مقابل وضع "سقف للعقوبات " التي يتم فرضها على إيران والمقصود بهذا السقف السماح لإيران بتخصيب اليرانيوم من 4 إلى 5 بالمائة والسقف يكون للتخصيب لا يكون على الكمية و ها هو الدكتور الأستاذ " يسري أبو شادي "يرى في بنود الإنفاق بنودا مؤثرة سواء سلبا أو إيجابا هي توضيح شامل للحل المتوقع من خلال هذا التوقيع المهم وان ايران عليها ان تضع مخطط مستقبلي لهذه العملية والمتمثل في جعل المنشآت النووية خارج اتفاقية منع الانتشار .

لكن النقطة المثارة هنا وقد أشار إليها الأستاذ الدكتور " عزّ العرب "المتخصص في الشأن الإيراني أن تأثيرات الاتفاق الإيراني الغربي والذي جاء بعد عمل دبلوماسي رصين ومهم بعد بروز الغلق الخليجي كونها أطراف مهمة في المعادلة الإيرانية بحكم الجوار والحساسيات النابعة من الطرفين مما شكل هذا عائق في تقبل الاتفاق و تأييده ، وكذلك النظر إليه من ناحية مبادئ القانون الدولي والتي تمثلها قاعدة حسن الجوار، وعدم التعسف في استعمال الحق ،والمحصلة في هذا الاتجاه يؤكد مرة أخرى بأن الدبلوماسية إن وظفت وفق المسار اللّين والهادئ بالإمكان أن تؤدي إلى نتائج جد ايجابية حيث تقوم بتفتيت الأزمات وتحديد معالم مسار دولي يعمل على بعث مناحي الأمن والسلام الدوليين وما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في استعمال الدبلوماسية من منطلق المفاوضات السرية والعلانية بالنسبة للملف النووي الإيراني لا أمر بالغ الأهمية يؤكد مرة أخرى دور الدبلوماسية ومدى نجا عتها في الوقت الحالي .

الخاتمة :

ما يمكن أن نخلص إليه أن الدبلوماسية متجذرة تاريخيا عرفتها جميع الأمم وكل الحضارات وتعاملت معها ووظفتها خدمة لمصالحها ولشؤونها، وما إن عززت الأمم هذا التواصل المستمر جعل من الدبلوماسية تأخذ مناحي متعددة نتاج هذا التواصل ، لكن تبقى ثورة المواصلات والاتصالات هي العامل الأبرز الذي ينم عن معالم بروز دبلوماسية متطورة نتاجا لتفاقم تطورها وتعاظم وتوسع العلاقات الدولية التي أصبحت لها نظرة شاملة بعيدا عن الدبلوماسية التقليدية التي تعتمد على حصر العمل الدبلوماسي في نقاط أو محاور محدودة، وكأن الدبلوماسية تمثل المرأة العاكسة لتطوير العلاقات الدولية وخدمة لصالح العام الدولي نظرا لتوسع الأزمات والصراعات الدولية حتى النزاعات الدولية وغير الدولية التي لم تعد محدودة بل توسعت رقعتها وانتشرت عبر أصقاع العالم ومازال فتيلها يتفشى عبر الكثير من المناطق الدولية حتى أصبح الأمر يشكل عبء على المجتمع الدولي على الرغم من التطور مستوى الاجتماعات والقمم والمؤتمرات واللقاءات الرسمية وغير الرسمية فهذا التقارب في اللقاءات وتبادل وجهات النظر ومناقشة الحلول مع وضع أجندات لتطوير أفاق العمل الدولي والدبلوماسية بذلك أخذت أشكالا متعددة من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الوقائية وغيرها وذلك من أجل احتوي النزاعات و وأدها بل حصر النزاع في نقاط محددة ومعينة حتى تتمكن الدبلوماسية من معالجتها وهي تعمل على عدم تفاقمها وانتشار آثارها السلبية .

و الأمر الذي يمكن ذكره و يعتبر جدير بالدراسة هو الأبعاد التي تنطلق منها الدبلوماسية ومنها تظهر فاعليتها في العمل الواقعي والحقيقي كالدور الفعال الذي لعبته الدبلوماسية في اتفاقيات «إفيان» بين الجزائر و فرنسا ، و الملف الإيراني الغربي و ما توصلت إليه الدبلوماسية في هذا الموقف و الكثير من القضايا الدولية الشائكة وهذا يؤكد مرة أخرى مدى التطور المذهل الذي توصلت إليه الدبلوماسية في تعزيز ديناميكية التواصل والحوار و بعث مناهج وطرق التفاوض في مسارها السليم ، و تبقى الدبلوماسية تخضع دائما للإعداد الجيد والرؤية الثاقبة والكفأة و حاجات المجتمع الدولي .

الهوامش

1- htt:p / /www p d f x change Fr.Boutique .PHP الدكتورة حنان أخميس ، تاريخ الدولية ة – دراسات الدولية ، ص 09 ،

2-السيد أمين الشلبي الدبلوماسية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، السنة 1997، الناشر عالم الكتب ، القاهرة ،ص- 55

3 - أدم وستن : المرجع السابق ، ص55

4- أدم وسستن Diplomacy : the dialogue between nation نقلا عن الدكتور السيد شلبي ، المرجع السابق ، ص45

5-الدكتور السيد أمين الشلبي ،نفس المرجع ، ص 83

6 -الدكتور السيد الأمين الشلبي ، الدبلوماسية المعاصرة ، المرجع السابق ، ص 59

7- علي حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة 2009ص 125.
8 - الدكتور سامي إبراهيم الجزار ، المنع الوقائي للصراعات الأهلية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 32السنة 2011ص 235
9- الدكتور بطرس غالي ، أجندة السلام ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة موقع الأمم المتحدة ، 1992WWW un org
10 - سامي إبراهيم الخزنادار ، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية « إطار النظري ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 32صدرة 2011ص 34
11- المادة 33من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة
12- الدكتور بطرس غالي، المرجع السابق ،ص12
13- الدكتور سليم حداد ،قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان نشأتها والمهام الموكلة لها ، الطبعة ا الأولى ، المؤسسة الجامعية للنشر ، بيروت السنة 1981ص 87
14-الدكتور عبدا لله الأشعل ، عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة ،مجلة السياسة الدولية ، العدد 119 جويلية 1994 ص 12
15 - نوري عبد الرحمان ،دور مجلس الأمن الدولي في حل النزاعات الدولية بين النص والتفعيل ، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر 1 ، السنة 2014 ص154 .
16- علاء حسين المؤمن ، الأمين العام للأمم المتحدة بين مبادئ القانون الدولي والتسويات السياسية ،مجلة السياسة الدولية ، العدد 114، أكتوبر 1993 ،ص156)
17- الدكتور بهاء السعيري ، الاستراتيجية الأمريكية إتجاه إيران ، مركز حمورابي للبحوث ، السنة 2013 ص 66 .
18- رياض محي الدين ، البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ، دمشق دار الأوائل ، ص 66 .